بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لانه لا يتجاوزه الى شي اخر ومعنى التعريف ههنا ان نقصد
المبتداء بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه ومثله قول حسان وان سنام المجد من ال
هاشم بنو بنت مخزوم ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر
الامر فيها معروفا بها كما في دلايل الاعجاز فان قيل اللام ح لا يكون للجنس فلا ينافي القول
بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر دايما قلنا قد سبق ان اللام التي ليست للعهد انما هي
للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه في بحث ضمير
الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر وعدمه انما يكون
فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتداء
والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه
ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل
هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم
او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها
على امر نسبي لانه ليس المبتداء مبتداء لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه
ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا بل لكونه مسندا
ومثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوبة فسواء قلنا زيد
المنطلق والمنطلق زيد يكون زيد مبتداء والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان
المعنى المتشخص الذي له الصفة صاحب هذا الاسم فالصفة قد جعلت دالة على
الذات ومسندا اليها والاسم قد جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق الى الوهم
ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون
مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو
من جهة ان السامع قد عرف ذلك المتشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما عند
المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الخبر الحقيقي لا يكون محمولا

البتة فلابد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في شخص واما كونه اي
المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان يكون انشا
لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء والانشاء
ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجوابه ان خبر المبتداء هو الذي اسند الى المبتداء
لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتداء انما هو في
الخبر والصفة لا مطلق خبر المبتداء لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري والانشائي
الا ترى ان الظرف في نحو اين زيد وانى لك هذا ومتى القتال وما اشبه ذلك خبر مع
انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتداء وكذا قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم و
قولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان
تقدير القول في جميع ذلك تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه
غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال
ما هو من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذاك اي متعلق
به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوصل به الى الشي وسبب التقوي على ما
ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي ان يسند اليه شي فاذا
جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتداء صرفه المبتداء الى نفسه سواء كان
خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به
بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى
هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج عنه نحو زيد ضربته ويجب
ان يجعل سببيا كما سبقت اليه الاشارة واما على ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز وهو
ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوى اسناده اليه فاذا قلت زيد
فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا
قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس به وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة و
الشك وبالجملة ليس الاعلام بالشي بغتة مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة

Copyright © King Saud University